

نصره الله وأيده، بالموافقة على هذه التسمية.

وقد صادقت عليه، مشكورة، لجنة القطاعات الاجتماعية بالغرفة الأولى بتاريخ 7 نوفمبر 2012، بعد مناقشته وقبول التعديل الذي تقدمت به الحكومة بخصوص تسمية المركز بـ "مركز محمد السادس الاستشفائي"، عوض "المركز الاستشفائي للجهة الشرقية"، وصادقت عليه كذلك لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، مجلس المستشارين، بالإجماع يوم الثلاثاء 8 يناير 2013.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- 1- تقريب الخدمات الصحية من المواطنين والمواطنات بالجهة الشرقية للمملكة، لاسيما الخدمات الصحية المتخصصة؛
- 2- توفير مؤسسات استشفائية للأساتذة الباحثين المعينين بكلية الطب والصيدلة، التي ابدت هاذي 5 سنين بمدينة وجدة، قصد مباشرة أعمال التأطير والبحث والعلاج التخصصي بها؛
- 3- لتمكين طلبة نفس الكلية من الاستفادة من تكوين تطبيقي ملائم على غرار نظرائهم بالكليات الماثلة الموجودة بالرباط، الدار البيضاء، فاس ومراكش.

وسيخضع هذا المركز الاستشفائي الجديد لنفس الأحكام التشريعية المطبقة على المراكز الاستشفائية الماثلة له المحدثه بموجب القانون رقم 37.80 بمدن الرباط والدار البيضاء ومراكش وفاس، المعتبرة مؤسسات عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وأقدم، في الأخير، بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس اللجنة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، وإلى جميع أعضائها، وأقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تجاوبهم، وخصوصا تتبعهم للقطاع الصحي ببلادنا، راجيا أن ينال هذا القانون موافقتكم لما فيه خير المواطنين والمواطنات ومهن الصحة والطلبة كذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الصحة. والكلمة الآن لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول هذا المشروع، إن كان طبعاً، فالمشروع ليس فيه في الحقيقة ما.. ننقل إذن لفتح باب المناقشة إن كان هنالك من راعب في مناقشة المشروع.

إذن نعتبر أن مناقشة المشروع قد تمت، وننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع؛ أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: طبعاً إجماع؛ لا معارض، ولا ممتنع.

أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت:

طبعاً الموافقون: إجماع؛ لا معارض، ولا ممتنع.

محضر الجلسة رقم 862

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1434 (15 يناير 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 83.12 يتم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية (محال على المجلس من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة المالية.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على المشروعين التاليين:

- 1- مشروع قانون رقم 83.12 يتم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية، والمحال على المجلس طبعاً من مجلس النواب؛
- 2- مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة المالية.

ونبدأ بالمشروع الأول، بالدراسة والتصويت عليه، وهو الذي يحمل رقم 83.12 الذي قلنا يتم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية. الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد وزير الصحة.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أظفار مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 83.12 الرامي إلى تميم الفصل الأول من القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية بغرض إحداث مركز استشفائي جامعي بالجهة الشرقية، يطلق عليه اسم مركز محمد السادس الاستشفائي، بعدما تفضل صاحب الجلالة،

وأماكن التخيم ودور للحضانة ورياض الأطفال؛

- تسهيل خدمات النقل والإسعاف الطبي وأداء مناسك الحج.
وكذلك هنالك البعد الجهوي الذي عملنا على إدراجه في هاذ مشروع القانون.

وللتذكير، فإن مشروع القانون يتكون من 28 مادة مضمنة في 5 فصول، تجمع بين احترام مبدأ الاستقلالية المعتمد لدى الهيئات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي وتكريس الحكامة الجيدة عبر اعتماد التشاركية والمبادئ التالية:

- تحقيق العدالة والمساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية؛
- تعزيز الشفافية والنزاهة وتطوير أساليب التدبير؛
- إدماج البعد الجهوي بمشاركة ممثلي موظفي المصالح الخارجية في الأجهزة التقريرية المكلفة بالعمل الاجتماعي؛
- اعتماد مبدأ المناصفة داخل اللجن التقريرية بين ممثلي الإدارة وممثلي النقابات؛

- توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية والعمل من أجل استفادة فئات المتقاعدين وذوي الحقوق؛

- تقوية المراقبة المالية والتتبع والمواكبة المستمرة واعتماد مبدأ المحاسبة، إخضاع المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية والمجلس الأعلى للحسابات، إضافة إلى تعيين مراقبين للحسابات، تسند لهم بصفة دائمة مهام التحقق من القيم والدفاتر والوثائق المحاسبية للمؤسسة ولمطابقة محاسبتها للقواعد المعمول بها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتنويه للفرقاء الاجتماعيين الأكثر تمثيلية داخل الوزارة على إسهامهم بشكل فعال في إعداد وإغناء مشروع القانون، تجسيدا للمقاربة التشاركية والتوافقية التي تتبناها الوزارة. كما أتقدم بجزيل الشكر للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية على مساهمتهم في تقديم العديد من الاقتراحات والتعديلات التي جاءت لتركي توجهات مشروع القانون، وتعمل على إغنائه من خلال 12 تعديل تم تضمينهم في الصيغة المعدلة على نحو يتماشى والتوجه العام للسياسة الاجتماعية للوزارة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذن يعتبر هذا العمل محاولة جادة لتحسين الخدمات الاجتماعية لترقى إلى مستوى طموح وانتظارات مختلف الفئات العاملة بهذه الوزارة، كما يعتبر أداة لتكريس روح الانتماء للهيئة المشغلة.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 83.12 يتم بموجبه القانون رقم 37.80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية بالإجماع.

وننتقل مباشرة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 82.12 الذي يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية. والكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد وزير الاقتصاد والمالي.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يندرج مشروع القانون المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية والاقتصاد في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل النهوض بمواردها البشرية، تماشيا مع نتائج الحوار الاجتماعي الأخير، القاضي بتعميم الأعمال الاجتماعية المتعلقة بقطاع الوظيفة العمومية، موازاة مع العمل على الرقي بمستوى الخدمات المقدمة من طرفها.

وتهدف وزارة الاقتصاد والمالية عبر هذا الإصلاح تدرسين مرحلة جديدة في تدبير الخدمات الاجتماعية، تستمد توجهاتها الأولية من المبادئ الأساسية لدستور المملكة الجديد من قبيل المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة والمناصفة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

اعتمادا على المعايير التي قامت بها الوزارة للتجارب الناجحة في مجال العمل الاجتماعي، بحكم مشاركتها في وضع النصوص القانونية الخاصة بها، ومواكبة مبادرتها، تم تبني خيار المؤسسة كرافعة للعمل الاجتماعي، تمكن من تحقيق قفزة نوعية في تدبير الخدمات وتطوير نموذج الحكامة واعتماد أساليب التدبير العصري.

هذه التصورات الإستراتيجية هي التي يعكسها مشروع القانون في مجال السياسة الاجتماعية عبر المهام الأساسية التالية التي ستناط بالمؤسسة، وذلك على النحو التالي:

- تسهيل عملية إسكان الموظفين وتقديم كل أشكال الدعم المتاحة لهذا الغرض؛

- تعميم وتحسين الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية؛

- إحداث نظام التقاعد التكميلي؛

- الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية؛

- توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية، لاسيما مراكز الاصطياف

اللجنة من خلال التصويت الإيجابي على هذا المشروع.
والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فرق المعارضة، الأستاذ السنيتي تفضل.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرب عن موقف فريقنا بخصوص الدراسة والتصويت على مشروع القانون القاضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة المالية.

السيد الرئيس،

بداية، يجب التأكيد، وانطلاقاً من قناعتنا في فريق الأصالة والمعاصرة على مناصرة وتأييد جميع الوسائل والآليات الرامية إلى تدعيم العمل الجمعي، وبالتالي الرقي بالأوضاع المادية والاجتماعية للموظفين، الأمر الذي من شأنه - لا محالة - أن يعكس إيجاباً على مردوديتهم وظروف عملهم.

وارتباطاً بمشروع القانون المعروض على أظنارنا اليوم، والذي يخرط في إطار التوجه العام الذي أضحت تتبناه العديد من جمعيات الأعمال الاجتماعية، وذلك رغبة في تأهيل وتطوير خدماتها وضمان استفادة دائمة وشمولية لكافة المنخرطين، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وكما عبرنا على ذلك داخل اللجنة المعنية، فإننا نثمن هذا التوجه، وخاصة أنه سيضفي المزيد من الشفافية والحكامة على عمل هذه الجمعية وسيرسخ معطى دستورياً يقرن بين المسؤولية والمحاسبة. هذا، فضلاً عن تدعيم البعد الجهوي بوضوح في المشروع من خلال التنصيص الصريح على إمكانية خلق فروع لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة على المستوى الجهوي.

وختاماً، السيد الرئيس، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نهى موظفي وزارة المالية بهذا المولود الجديد، فإننا في نفس الوقت نشدد على ضرورة وملحاحية خلق الشروط القانونية والواقعية الملائمة لعملية الانتقال من الجمعية للمؤسسة، وذلك لضمان حقوق المنخرطين في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية في أقرب الأوقات وفي أحسن الظروف. ولابد، السيد الوزير، أن تعطوا المزيد من العناية والتقدير لهذه الفئة التي تعمل جاهدة في هذا المجال حتى نسطف ونهياً ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية. وأعطى الكلمة لمقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية. نعتبر أن التقرير قد وزع، وننتقل مباشرة إلى فتح باب مناقشة هذا المشروع، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فرق الأغلبية لمناقشة المشروع، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فرق الأغلبية أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية المعروض على أظنار مجلسنا الموقر، وتؤكد على أهمية هذا المشروع الذي يدخل في إطار الرقي بمستوى الخدمات الاجتماعية المرتبطة بموظفي الوظيفة العمومية، ويؤسس لمرحلة متقدمة في مجال التدبير الخدماتي الاجتماعي وفق الأولويات المحددة في المبادئ الأساسية لدستور البلاد، والمرتبطة بالمشاركة والتعددية والحكامة الجيدة والمناصفة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إننا نسجل في فرق الأغلبية، كزملائنا في فرق المعارضة، الروح الإيجابية التي تعاملت بها الحكومة في إطار مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة من خلال قبولها لـ 28 تعديلاً من أصل 29، كلها اعتبرت تعديلات اللجنة، مما يؤسس لعلاقات أكثر تطوراً بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، مما سيحقق الأهداف التي يعكسها المشروع والتي حددت في:

- تسهيل عملية إسكان الموظفين من خلال تقديم كل أشكال الدعم المتوفرة لتحقيق هذا الهدف؛

- تعميم وتحسين الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية؛

- إحداث نظام تقاعد تكميلي؛

- الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية؛

- توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية، وخاصة المراكز المخصصة للاصطياف وأماكن التخيم ودور الحضنة ورياض الأطفال؛

- تسهيل خدمات النقل والإسعاف الطبي وأداء مناسك الحج.

إننا، في فرق الأغلبية، ومن منطلق حرصنا على تتميم كل المبادرات الحكومية الإيجابية، نؤكد الموقف الذي أعلنته جميع فرق المجلس داخل

العمومية الموضوعة تحت وصاية الوزارة وكذلك تعميم الاستفادة لتشمل فئة المتقاعدين والمتقاعدين؛

- ديمقراطية القواعد المؤطرة لتدبير الشأن الاجتماعي بالوزارة؛

- إقرار مبدأ الجهوية على المستوى التنظيمي.

كما لا يمكن إلا أن نثمن الإيجابيات التي يتضمنها مشروع القانون في مجال التنظيم والتسيير على المستويات البشرية والإدارية والمالية في إطار احترام استقلالية المؤسسة وكذلك في مجال إقرار الحكامة الجيدة والشفافية المالية عبر مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية.

وبالمناسبة، فإننا نطالب الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات والتدابير التي تمكن من تحسين ظروف عمل موظفي وموظفات وأطر وأعاون الوزارة وتخفيفهم بما يتلاءم مع جسامته المهام الملقاة على عاتقهم.

ولا يسعنا كذلك إلا التنويه بما سيأتيه هذا القانون بعد خروجه إلى حيز التنفيذ من تكريس لدائرة الاستشارة والتعاون وإشراك الفرقاء الاجتماعيين في اتخاذ القرار والمساهمة في تنفيذه وكذلك تفعيل التنظيمي والهيكلي للمؤسسة بشكل مستعجل من أجل الشروع في تلبية الخدمات الاجتماعية الملحة لمكونات الوزارة.

وأخيرا، لا بد من مطالبة الحكومة بتحمل مسؤوليتها كاملة في إطار الحوار الاجتماعي من أجل إخراج القانون الإطار للشؤون الاجتماعية إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل إعطاء هذا المجال الحيوي النفس الإصلاحي المتجانس والمتناغم وتطوير العمل الاجتماعي وكذلك تحفيز المنظومة البشرية بالوظيفة العمومية على البذل والعطاء والمردودية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. هنالك متدخل؟ تفضلوا الأخ السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارين،

أتقدم باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية.

وبكل اختصار، أولا نتقدم بالشكر والتقدير للسيد وزير الاقتصاد والمالية على هاذ المبادرة والإتيان بهذا المشروع لمناقشته وإخراجه إلى حيز الوجود.

ثانيا، المؤسسة في نظرنا هي خطوة متقدمة في توفير خدمات اجتماعية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. أعطي الكلمة الآن لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الأستاذ حبشي تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية.

واسمحوا لي في البداية أن أوه بالمقاربة التشاركية التي نهجتها الوزارة في إعداد مشروع هذا القانون، سواء على مستوى الحوار الاجتماعي القطاعي، حيث لعبت النقابة الوطنية الديمقراطية للمالية العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل دورا هاما في بلورة هذا المشروع الحيوي بحكمة وثبات أو على مستوى لجنة المالية، حيث تم تشكيل لجنة تقنية، اجتهدت في تقديم مجموعة من المقترحات.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نوه بتعاون ممثلي الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين وكذلك بالتجاوب الذي أبدته الوزارة في قبولها جل التعديلات التي قدمناها أثناء مناقشتنا للمشروع في اللجنة المختصة، سواء فيما يتعلق بمهام وأهداف هذه المؤسسة أو طرق اشتغالها أو في مجال المراقبة والحكامة.

إننا، في الفريق الفيدرالي، نسجل أن هذا المشروع يندرج في إطار تجاوز الوضعية الكارثية التي تعيشها جمعية الأعمال الاجتماعية، حيث استنفذت كل مكامها وأصبحت لا تفي بطموحات المنخرطين على مستوى مختلف الخدمات الاجتماعية لأسباب تتعلق بسوء التدبير الإداري والمالي والبشري وضعف الحكامة. ولذلك، نعتبر أن هذا المشروع يأتي في إطار الإصلاح والارتكاز على المبادئ الأساسية التالية:

- تشجيع مشاريع السكن لفائدة المنخرطين عبر مجموعة من الآليات؛
- إبرام اتفاقيات لتمكين المنخرطين من الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية؛
- تسهيل الولوج إلى التمويل البنكي بشروط تفضيلية؛
- الاستفادة من نظام التقاعد التكميلي في إطار تعاقدات مع الهيئات المعنية ذات الاختصاص؛
- تنظيم مختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية والإعلامية والتواصلية والترفيهية وتوفير مجموعة من الخدمات الاجتماعية الإضافية؛
- تعميم الاستفادة من خدمات المؤسسة لتشمل كل المؤسسات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. ومنتقل مباشرة للتصويت على مواد المشروع:
المادة رقم 1:
الموافقون: الإجماع.
المادة 2: الإجماع.
نعتبر أنه من المادة 1 إلى المادة 28 كلها صادق عليها المجلس بالإجماع.
وأعرض مشروع القانون برمته للتصويت، طبعا بالإجماع.
إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 82.12 يقضي بإحداث وتنظيم "مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة المالية" بالإجماع.
شكرا للجميع.
ورفعت الجلسة.

في مستوى تضحيات موظفي وأطر وزارة الاقتصاد والمالية.
ثالثا، المؤسسة خطوة في اتجاه الحكامة والدمقرطة لمؤسسات الأعمال الاجتماعية.
رابعا، المؤسسة لبنة تضاف إلى لبنات مثل مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية وغيرها، في أفق توحيد منظومة العمل الاجتماعي لموظفي الدولة والجماعات المحلية.
وعلى هذا الأساس، نطالب بنوع من قانون إطار أو تصور إطار تُوحد فيه تصورات مختلف المؤسسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية.
وأخيرا، سنتعامل بإيجاب، ولهذا السبب سنصوت بالإيجاب على هذا القانون الذي بين أيدينا، ومتمنياتنا بالتوفيق لكل موظفي وأطر وزارة الاقتصاد والمالية.
وشكرا.